الفصل السادس

المناهج ومجتمع المعرفة والتكنولوجيا وسوق العمل

١ـ المناهج ومجتمع المعرفة.

٢ـ المناهج ومتطلبات التقدم التكنولوجى.

٣ـ المناهج واحتياجات سوق العمل.

المناهج ومجتمع المعرفة والتكنولوجيا وسوق العمل

أولاـ المناهج ومجتمع المعرفة:

مجتمع التعلم ينهض على فكرة إعادة النظر فى مفهوم التعليم المدرسى، بما يساعد على أن تتخطى عمليات التعليم والتعلم أسوار المدرسة، بدلا من أن تظل مقصورة على ما يدور داخلها فقط، وبحيث يصبح المجتمع بكافة هيئاته ومؤسساته بيئات للتعلم، كما أن هذا المجتمع يستوجب العمل على تحرير المتعلم من كافة قيود الزمان والمكان والموضوع، التى يمكن أن تحول بينه وبين جعل الحياة بكافة مجالاتها وإمداداتها الزمنية كتابا مفتوحا، ومواقف ثرية للتعليم والتعلم. إن الوصول إلى مجتمع التعلم رهن بتوافر نوعية تربوية جديدة يستوجبها مجتمع المعرفة، وتمليها ضرورات اقتصاد المعلومات، إنه لابد من إرساء جملة من التحولات التعليمية التى تستهدف توفير هذه النوعية التربوية المطلوبة. فالمستقبل يستلزم مواصلة الجهد فى هذا الاتجاه. حيث تتمثل أبرز التحولات التعليمية، دخولا إلى المستقبل وهى:

- التحول من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والجودة.
- التحول من ثقافة الاجترار والتكرار إلى ثقافة الإبداع والابتكار.
- التحول من ثقافة التسليم إلى ثقافة التقويم.
- التحول من ثقافة القهر إلى ثقافة المشاركة.
- التحول من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج.
- التحول من أسلوب القفز إلى النواتج إلى أسلوب معاناة العمليات.
- التحول من الاعتماد على الآخر إلى الاعتماد على الذات.

- التحول من التعليم محدود الأمد إلى التعلم مدى الحياة.

ولتحقيق هذا المجتمع، يمكن الإفادة من معطيات تكنولوجيا المعلومات والتقنيات التعليمية الحديثة والمتطورة، فى إحداث تغيرات جذرية ونوعية على مجمل بيئة التعلم، بما يؤدى إلى الانتقال لنمط جديد من التعليم، يتسم بتعدد أساليب التعليم والتعلم تعددها، بما يفضى إلى إثراء هذه البيئة، وإلى اتساع مفهوم التعلم فى المساحة الزمنية والمكانية وفى المدار الموضوعى، مما يمكن معه تحقيق هذا المجتمع المعلم المتعلم، والذى يتسم بزيادة قابلية أفراده ودافعيتهم للتعلم وللمزيد منه، كذا تنشيط دور المتعلم فى عمليات التعليم والتعلم، من خلال تفاعله الحى والواعى مع مصادر التعلم المتعددة، والمشاركة الإيجابية بينه وبين الوسيلة والطريقة فى عملية التعلم.

وفى علم المناهج أصبح من أبرز خصائص التطور المعرفى الراهن والمستقبلى التكامل المعرفى، ذلك التكامل الذى يحدث بين حقول المعرفة المختلفة، مما يعنى أن التعامل مع أية مشكلة يستدعى معرفة متصلة من حقول زالت من داخلها الحواجز الاصطناعية بين فروعها. وهذا ما يؤثر بدوره على شكل ومضمون العملية التعليمية التى تواكب نمط هذا التفكير العلمى المتكامل .

إن رؤيتنا لمناهج المستقبل تنهض على أساس النظر إليها باعتبارها مدخلات، وأن تنمية عمليات التفكير والقدرة على الإنتاج المعرفى ينبغى أن تكون هى المخرجات. ولابد من تجاوز نمط التفكير والتعليم القديم القائم على التجزئة والتقسيمات المصطنعة، والاتجاه إلى المناهج المتكاملة بشكل جذرى، والتى تعين المتعلم على إدراك التداخل والاندماج بين الحقول المعرفية، وتساعده على إدراك تكامل المعرفة وتكوين نظرة شاملة للظواهر المختلفة. وتزود المتعلم بالقدرة على التعلم الذاتى والتعامل مع المصادر المتعددة للمعرفة. وحتى نصل أولا إلى

استراتيجيات جديدة فى بناء مناهج تمكننا من التوزيع العادل للمعرفة على كل أبناء الأمة من جميع الشرائح والفئات الاجتماعية، ولنصل بالجميع إلى التعليم والتعلم بالإتقان وفقا لمعايير الجودة العالمية. وحتى نصل ثانيا – وفى عمليات مستمرة ومتواصلة – إلى مناهج دراسية متكاملة متسقة، تعكس المفاهيم والمبادئ التى نسير عليها دون تكرار أو حشو، ومسايرة كل جديد. وحتى نصل ثالثا إلى تقديم الكتاب المدرسى الذى يساعد المتعلم على إطلاق قواه الإبداعية الخلاقة فى التعامل مع الحياة والبيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة.

إن بناء الشخصية المنتجة يمثل هدفا أساسيا نسعى إلى تحقيقه. وتشير الدلائل التى أفرزتها خبرة المجتمعات المتقدمة إلى أن المستقبل سوف يشهد ارتباطا متزايدا بين التعليم والعمل الإنتاجى، وإلى تبنى نماذج وصيغ جديدة لمؤسسات تعليمية يتم بموجبها تحويل حياة الإنسان المستقبلى إلى عملية متصلة متداخلة متبادلة بين الدراسة والعمل، مما يعنى أن المدرسة الفعالة فى المستقبل هى التى ستكون أشد ارتباطا وتفاعلا، بل واندماجا مع مواقع العمل والإنتاج لتمكين المتعلم من التعامل مع سوق العمل والإنتاج بكل دينامياته وتحدياته المتجددة، والتى سينتهى فيها التميز التقليدى بين العمل العقلى، والعمل اليدوى، والعمل الإدارى.

ومن هنا يتوجب تحويل المدارس إلى وحدات إنتاجية مدرة للدخل، فالمدرسة تضم مجموعة من البشر (طلابا ومعلمين وإداريين وعاملين) تمثل قوة عمل – كما أن بها من الإمكانات المادية والتجهيزات العلمية والمعملية والتكنولوجية، التى إذا ما أحسن التخطيط لاستثمارها، تصبح هذه المدرسة وحدة إنتاجية قادرة على تقديم خدمات مختلفة للبيئة المحلية المحيطة بها. فمن الممكن أن يكون بها متجر صغير، أو مقهى للإنترنت، أو مركز للتدريب على الكمبيوتر، كما تستطيع التعاقد مع أحد المصانع لتزويده بحاجاته من الدوائر الكهربية البسيطة، أو تنتج له بعض الأدوات

التى تحتاج إلى ابتكار، ولكن لا تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، وترتبط بحاجة البيئة. وسيطلب من كل مدرسة – فى إطار هذه الخطة – عمل دراسة جدوى للمشروع الذى تريد تنفيذه، على أن يشارك الطلاب فى إعداد هذه الدراسة، بحيث تتضمن:

- الأهداف التربوية للمشروع.
- الفوائد التى يمكن أن يحققها للمدرسة والبيئة.
- مدى مناسبته للمستوى العمرى والتعليمى لطلاب المدرسة، ومعامل الأمان فيه.
- خطة العمل فى المشروع، وتوزيع الأدوار والمسئوليات، وأسلوب المتابعة والتقويم.
- الإمكانات والتجهيزات اللازمة لإنجازه، وحصر المتوافر منها، وتحديد مصادر الحصول على التمويل اللازم.
- أسلوب تسويق منتجات المشروع وكيفية توزيع عوائده.
- ويتم تكليف مجموعة من الخبراء لاقتراح (٢٠-٣٠) مشروعا نموذجيا تطرح فى كتاب يوزع على المدارس لاختيار المشروع المناسب لبيئة المدرسة، أو الاقتداء بهذه المشروعات فى اقتراح مشروعات مناظرة أكثر مناسبة للبيئة المحلية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن يأخذ بمفهوم المدرسة المنتجة ولابد من تقديم قروض للمدارس لتنفيذ هذه المشروعات، بحيث تتناسب قيمة القرض وجودة المشروع، ومعامل الأمان فيه، وبحيث يتم تسديد هذا القرض من حصيلة ما سوف يحققه من فوائد مادية، ولابد من اتفاق بين وزارة التربية والتعليم وكل من وزارة الزراعة والتجارة والصناعة، لدعم هذه المشروعات.

إن نظام التعليم الفاعل فى المستقبل، هو الذى تصبح لديه القدرة على تطوير الذات العارفة ودفعها نحو البحث والاستقصاء عن طريق مصادر جديدة ومتعددة للمعرفة، من خلال الاستثمار الأمثل لما تفرزه التكنولوجيا الحديثة من تقنيات

ومبتكرات وأدوات التعليم الإلكترونى. إن الخطة المستقبلية تتمثل فى تعرف مصادر المعرفة فى إثراء وتفعيل عمليات التعليم والتعلم، وذلك من خلال:

- عدم الاقتصار على الكتاب المدرسى كمصدر وحيد للتعلم والمعرفة، بل يتم التوجه بشكل متزايد نحو تزويد المدارس بالأدوات التعليمية الجديدة والتكنولوجيا الجديدة متعددة الوسائط.
- الاستمرار فى تزويد المدارس بأعداد كافية من أجهزة الكمبيوتر، وبالقدر الذى يصبح معه استخدام هذه الأجهزة جزءا لا يتجزأ من عمليات التعليم والتعلم.
- عقد اتفاق مع وزارة الاتصالات والمعلومات، يتيح بموجبه مد خدمة الإنترنت إلى المدارس وإلى منازل الطلاب، دون مقابل مادى يمكن أن تتحمله الأسرة.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والحد من الفروق التى يمكن أن تنشأ بين من يملكون القدرة على اقتناء أدوات التعليم الإلكترونى ومن لا يملكونها. وتوفير أدوات تعليمية إلكترونية رخيصة الكلفة، عالية الفعالية، يفيد منها محدود الدخل وغير القادرين فى إثراء تعلمهم، أسوة بالقادرين من أبناء المجتمع.
- الاستمرار فى تدريب المعلمين على الأدوار الجديدة، التى يفرضها الاستخدام الكثيف للمصادر المتنوعة للمعرفة فى عمليات التعليم والتعلم.

إن تطوير الممارسات التقويمية، يعتبر شرطا ضروريا لنجاح التطوير الشامل المنشود للنظام التعليمى، فذلك يمثل أحد أهم المداخل للانطلاق بالممارسات التعليمية نحو ترسيخ ثقافة الإتقان والجودة. إن هناك ركائز أساسية تشكل رؤية متكاملة فى تطوير التقويم:

١- عملية التقويم جزء من منظومة كاملة:

- يجب عدم النظر فى عملية التقويم بمعزل عن المنظومة الشاملة للعملية التعليمية كلها.

- التطوير ضرورة بقاء لا يملك أحد الأطراف تأجيله أو تعليقه زمنيا.
- المعيار الذى يسيطر على الفكر التنموى هو التنافس من أجل الجودة الشاملة.
- التقويم وسيلتنا الوحيدة للتحقق من وجود الجودة الشاملة فى كل منظومة العملية التعليمية.
- التقويم ليس مجرد فرز بهدف العزل، أو رصد بهدف التسجيل، بل التقويم إجراء تنموى علاجى، تعزيزى.

٢- التقويم الجديد ثقافة جديدة:

* ضرورة إعادة النظر فى فكرنا البالى عن طريق التقويم باعتبار الامتحانات محنة تحل بالتلميذ، ومعاناة تصيب الفرد وأسرته بالتوتر، لأن الامتحان التقليدى ينزل بالفرد بغتة، مرة واحدة، وفرصة واحدة.

٣- ضوابط التقويم:

- وضع العالم ضوابط للتقويم؛ وفقا لمفاهيم ومعايير الجودة الشاملة، هى:
  - الشفافية.
  - المساءلة.
  - الرقابة المجتمعية.
- وهناك اعتبارات أخرى ترتبط بالضوابط، ومن أهمها " أخلاق المهنة ".

ثانيا- المناهج ومتطلبات التقدم التكنولوجى:

التعليم يواجه الكثير من التحديات فى هذا العصر، الذى يوصف بأنه عصر السماوات المفتوحة، والتى كسرت فيها شبكات الاتصال والمعلومات العالمية العوائق والحواجز، وسهلت التواصل بين الشعوب، وفتحت المجال أمام الأفراد؛ للوصول إلى قواعد ومعلومات ضخمة ومتنوعة بسرعة مذهلة؛ مما جعل السباق

الدولى محموما للوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة، والتى من المتوقع أن تكون المعيار الأساسى للقوة فى نظام عالمى يتشكل فى سرعة.

إن التحدى الحقيقى الذى يواجه التعليم الآن هو ذلك التطور التكنولوجى الهائل، وثورة المعلومات، التى غيرت أساليب الإنتاج وأنماطه، تطلعا نحو الانتقال من المجتمع الصناعى إلى مجتمع الإنتاج الكثيف للمعرفة، ولذلك فلابد من دمج التكنولوجيا فى النظام التعليمى، لتوفير بيئة تعليمية متطورة غير تقليدية، تستخدم فيها البنية الأساسية لهذه التكنولوجيا المتقدمة الاستخدام الأمثل، حيث يبنى الطالب من خلالها خبراته التعليمية، عن طريق تعلمه كيفية استخدام المصادر المتعددة والمتنوعة للمعرفة، ومعرفة جميع وسائل التكنولوجيا المساعدة؛ لكى يصل إلى المعلومة بنفسه، وبهذا تعمل التكنولوجيا على تحسين نوعية التعليم وزيادة فعاليته؛ كما تقدم حلولا فى مجالات:

- حل مشكلات ازدحام الفصول وقاعات المحاضرات.
- مواجهة النقص فى أعداد هيئة التدريس المؤهلين علميا وتربويا.
- مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب.
- مكافحة الأمية التى تقف عائقا فى سبيل التنمية، فى مختلف مجالاتها.
- تدريب المعلمين فى مجالات إعداد المواد التعليمية وطرق التعلم المناسبة.
- التعليم والتدريب عن بعد.
- التحول من بيئات تعليمية تقليدية إلى بيئات تعليمية غير تقليدية.

وفى إطار المحاولات المستمرة لتدعيم البنية الأساسية لتكنولوجيا التعليم يتم توفير فرص الانفتاح العالمى للتعليم على مصادر المعرفة بزيادة حجم وسعة وتأمين شبكات (الإنترنت – الإنترانت) لتستوعب مشروعات التعليم للمدارس، بإنشاء بنية للاتصال بشبكة الإنترنت العالمية وشبكة إنترانت التعليم؛ لتلبى مطالب المدارس مستخدمة التسهيلات الفنية المتاحة فى شبكة الاتصالات.

- إنشاء الصفحات الإلكترونية الرئيسة للوزارة والمديريات التعليمية، وعدد من الصفحات الفرعية، التى تشتمل على مواقع للتعليم، مثل:
  - رياض الأطفال.
  - التربية الخاصة.
  - رعاية الموهوبين.
  - البريد الإلكترونى بين المدارس.
  - سياسات وخطط الوزارة.
- ربط الصفحات الإلكترونية بمجموعة من الصفحات الإلكترونية الفرعية ذات العلاقة لتيسر للمعلمين إنشاء أندية المعلومات التخصصية.
- إنشاء البنية الأساسية لمشروع الحكومة الإلكترونية للتعليم المصرى.

استراتيجيات خطة تدعيم البنية الأساسية لتكنولوجيا التعليم:

- استكمال نشر الأجهزة والمستحدثات التكنولوجية فى المدارس.
- تجهيز وتشغيل القوافل التكنولوجية.
- زيادة فعالية مركز التطوير التكنولوجى.
- التوسع فى إنتاج برمجيات التعليم المتطورة.
- التوظيف الفعال للكمبيوتر التعليمى.
- إنشاء مركز صيانة الكمبيوتر التعليمى والآلات الدقيقة.
- تحديث مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- بناء قاعدة المعلومات والخريطة المدرسية.

إنه يتزايد تداخل العلم والتكنولوجيا فى حياة الأفراد، والمجتمعات فى الدول فى تلك الدول المتقدمة والنامية، كما يتزايد على الفرد مسئوليات فى مواجهة التطورات العلمية والتقنية بما يتطلب إعداده إعدادا من نوع خاص ليواكب هذه التطورات،

ويستفيد منها فى حياته الشخصية وحياة المجتمع والأمة. ولعل إعداد مثل هـذا الإنـسان أصبح ضرورة ملحة تسعى إليها كل المجتمعات، بل وتعمـل جاهـدة عـلى بنـاء عقـول أبنائها وتدريبها على التفكير الابتكارى والبعد عن الآلية والتقليد.

واستجابة لذلك تم السعى نحو التعليم بمساعدة الكمبيوتر كوسـيلة تعليميـة حيث الدور الفاعل والمؤثر فى استخدام الكمبيوتر كوسيلة مـساعدة فى الـتعلم مـن حيث قدرة الكمبيوتر على التفاعل مع كل من الطالب والمعلم وزيادة دافعية الـتعلم لإمكاناته المتنوعة التى يقدمها الكمبيوتر مـن رسـوم متحركـة، خلفيـات صـوتية، موسيقى وعروض مرئية فكل هـذه الإمكانيـات المتـوافرة فى اسـتخدام الكمبيـوتر كوسيلة تعليمية تساعد التلاميذ على سرعة التعلم، فقد تـم معرفـة الكمبيـوتر مـن خلال الألعاب الإلكترونية فهم يتوقعون دائما أن استخدام الكمبيوتر سيكون ممتعـا ومثيرا ، ومن هنا جاءت فكرة تقديم الكمبيوتر للأطفال للتعلم من خـلال برنـامج قائم على الترفيه.

حيث أطلق عليه ماكينزى أيضا مصطلح " Technotainment " وعرفه عـلى أنه استخدام تكنولوجيا الكمبيوتر ممزوجة بمتعة وتشويق لخلق بيئة تعليمية تفاعلية وجذابة ولشد انتباه الأطفال وتعمل على زيادة دافعيتهم تجاه التعلم أكثر من الطرق التقليدية فى التدريس المستخدمة داخل الفـصول فى المرحلـة الابتدائيـة ومثـل هـذا البرنامج يتطلب مـن المعلـم أن يركـز اهتمامـه عـلى المـتعلم ومـشاركته فى العمليـة التعليمية فى جو من النشاط والحيويـة، ويمكـن للمعلـم تحقيـق ذلـك مـن خـلال استخدام أنشطة ترفيهية باستخدام الكمبيوتر تجعـل مـن الـدروس دروسـا جذابـة وحيوية تساعد الطلاب على العمل والنشاط والتفاعل مع الدروس، ممـا يـؤدى إلى تعلم أفضل وكسر حاجز الملل لدى الطلاب، ويساعد عـلى التحـرر مـن التقليديـة التى يتمسك بها الكثير من المعلمين، والتى تجعلهم صورا مكررة غير متجددة وغير مقبولة.

لذا فإنه يجب على المعلم الحرص على التجديد فى تدريسه، والبعد عن التكرار الذى يؤثر فى فاعلية عملية التعلم، ويقلل من دافعية المتعلمين نحوها؛ فمن خلال برنامج إلكترونى قائم على الترفيه ويحقق مدخل التواصل وإعادة تصميم المحتوى من خلاله وجعله مرتبطا بحياتهم وحاجاتهم اليومية حتى يمكن خلق جو تعليمى يتفاعل فيه التلاميذ ويتحقق فيه نتائج عملية التعلم.

وأدرك التربويون أن الأطفال فى المرحلة الابتدائية يحتاجون إلى أشياء مرئية ومواقف ومناسبات حقيقية للتعلم التى تجعلهم يستخدمون حواسهم جميعا فى التعلم أكثر من احتياجاتهم طريقة تعلم رسمية وتقليدية ، وأشاروا أيضا إلى ضرورة تكامل المهارات.

لذلك فإن استخدام برنامج إلكترونى قائم على الترفيه يستطيع أن يحقق تكامل المهارات المتنوعة وأيضا زيادة دافعية الأطفال لدى التعلم من خلال الإمكانات التى يوفرها من رسوم متحركة وملونة وموسيقى، وهذه الإمكانات التى يوفرها البرنامج الإلكترونى عندما يتعرض الأطفال لهذه العروض المرئية من خلال البرنامج يؤدى ذلك إلى تنمية المهارات والقدرات والمعلومات، حيث يقوم الأطفال بتكوين صور ذهنية لكل ما يرون ويسمعون مما يؤدى إلى الفهم وخلق بيئة تعليمية غير تقليدية حيث تتلاءم مع سمات وطبيعة الأطفال فى المرحلة الابتدائية.

إن هناك أسبابا لعدم الحصول على نتائج مرضية لسياسة دمج تكنولوجيا المعلومات فى التعليم قبل الجامعى. تتلخص هذه الأسباب فى التركيز النسبى على الأجهزة والمعدات مقارنة بالتدريب. كما أن أسلوب تطوير المناهج لتتوافق مع استخدام التكنولوجيا ما زال يعتمد بشكل كبير على نقل المنهج التعليمى على أقراص مدمجة وليس على تعديل تكوينه ليتناسب مع هذه التكنولوجيات ، وتدريب وتأهيل مدرسى الرياضيات واللغات والعلوم على استخدامه. كذلك فإن نشر

وتوزيع أجهزة الكمبيوتر على نطاق واسع أدى إلى قلة عدد الأجهزة فى كل موقع. مما تسبب فى عدم استفادة الجميع بالقدر الكافى. وقد يكون تغيير التخطيط ليسمح بتركيز أجهزة الكمبيوتر فى مناطق بعينها أو مجموعات مدارس محددة (المدارس التجريبية. القومية والتعاونية) أو مرحلة تعليمية بعينها. مع وضع برنامج مناسب ومركز لتدريب كافة المدرسين على استخدام التكنولوجيا والمشاركة فى بناء مناهج جديدة تناسب هذا التحول.

وفيما يخص التعليم العالى؛ فإن الوزارة تبذل جهودا طيبة فى تدعيم أية أفكار تتوافق مع سياسة دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة فى الجامعات والمعاهد. ولكننا نرى أن النتائج غير مرضية أيضا. وقد يكون تعدد الجهات التى تبذل مثل هذه الجهود بلا تنسيق ملائم بين الجامعات أو بين الأقسام المختلفة فى الكليات المتعددة فى الجامعة الواحدة سببا فى إعاقة الحصول على أفضل النتائج. إن طلبة الجامعات أعضاء هيئة التدريس يقومون بجهود منفردة وليست مؤسسية بالشكل الكافى لإدماج التكنولوجيا بالمناهج. كذلك فإننا ما زلنا بعيدين عن واقع استخدام التكنولوجيا فى إدارة الجامعات. أو فى تسجيل الطلاب وأسلوب اختياراتهم للتخصصات. أو فى علاقتهم بأعضاء هيئة التدريس كما هو متعارف عليه فى الجامعات العالمية. إلا فى حالات فردية. إن نظم الإدارة المالية وتشبيك الإدارات ببعضها واستخدام التكنولوجيا – ليس فقط كشكل ولكن كمضمون مؤثر فى تحليل الأداء وزيادة القدرة على اتخاذ القرارات السليمة – ما زال بعيدا عن الواقع ولتحقيق الزيادة فى توظيف التكنولوجيا فى التعليم العالى يتوجب ما يلى:

(أ) تحديث التعليم من خلال تقديم تقنيات جديدة. وبالطبع يعتبر التركيز على هذا الموضوع جزءا من التزام اشمل لتحديث الاقتصاد بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولقد ساند هذا الاهتمام استثمار اقتصادى كبير. فقد بدأت دفعة قومية نحو إدخال التكنولوجيا المتطورة فى التعليم فى منتصف التسعينيات. والتى انبثقت منها النتائج التالية:

- مراكز تعليم مزودة بالوسائط المتعددة فى الغالبية العظمى من المدارس المصرية. والتى تحتوى على جهاز كمبيوتر أو اثنين من أحدث الأجهزة وعارض للبيانات ومجموعة من البرامج. وأيضا فى أغلب الحالات. جهاز تليفزيون وجهاز فيديو وأطباق استقبال القنوات الفضائية.
- معامل كمبيوتر إضافية فى معظم المدارس الثانوية والإعدادية، والتى تحتوى على ١٠ إلى ١٥ جهاز كمبيوتر.
- نقل قدر كبير من المنهج الدراسى على الأقراص المدمجة.
- ربط عدد كبير من المدارس بشبكة الإنترنت.
- تطوير البرامج التعليمية التليفزيونية لكى يتم إذاعتها على نظام البث " نايل سات ".
- نظام مؤتمرات فيديو تفاعلى قومى ذى مواقع متعددة.
- إن الغالبية العظمى من المعلمين لن يصلوا بعد إلى الدراية التامة بمصادر الإعلام والتكنولوجيا ولا يقومون باستخدامها الاستخدام الأمثل، ويوفر تحليل تقارير وسائل الإعلام والمناقشات التى يتم إجراؤها مع معلمى وطلبة المدارس والزيارات التى يتم القيام بها للمدارس دليلا على عدم استخدام مصادر التكنولوجيا ووسائل الإعلام الاستخدام الأمثل لخدمة التعليم.

وفيما يلى بعض المشكلات التى يتعين الوصول إلى حلول لها:

- عدم توافر إمكانية الوصول إلى الأجهزة طول الوقت لكل التلاميذ.
- تعطل أو عدم استخدام اتصالات الإنترنت فى بعض المواقع.
- الحاجة إلى تدعيم تدريب المعلمين كيفيا وكميا بالنسبة لأعدادهم الكبيرة.

- استخدام مناهج كمبيوتر قديمة فى بعض المدارس.
- الحاجة إلى المزيد من مرونة المناهج العامة (والذى لا يتيح الفرصة للمعلمين لتجربة أساليب ووسائل بديلة).

ولتيسير الوصول إلى النتائج المرجوة من الضرورى استيعاب الصعوبات والتى تم ذكرها من قبل، وذلك من خلال:

١- الحاجة إلى المزيد من التطور فى البرامج والمناهج المستخدمة فى الأجهزة، وزيادة دمج التكنولوجيا فى التعليم، بالإضافة إلى وضع حصة دراسية للتكنولوجيا، إننا فى حاجة إلى ممارسة كل المدرسين للتقنية وليس مدرس التكنولوجيا فقط وأن يستخدم التلميذ التقنية فى كافة العلوم وليس لمدة محددة أسبوعيا.

٢- الحاجة إلى التوسع الرأسى فى عدد الأجهزة؛ إذ إن ضعف عملية النشر والاستثمار المبدئى للأجهزة أدى إلى حصول الطالب الواحد على إمكانية وصول ضئيلة لأجهزة الكمبيوتر. وبالتالى فإن أجهزة الكمبيوتر لا يصبح لها التأثير المثالى على عملية التعليم. بالإضافة إلى ذلك فإنه من المستحيل تدريب كل المعلمين فى وقت واحد فى جميع أنحاء الدولة. وسيكون من الأفضل وضع المزيد من أجهزة الكمبيوتر فى مراحل أو مدارس محددة، وتقييم أثر الاتجاهات المختلفة على استخدام أجهزة الكمبيوتر، ثم العمل على نقل معظم التجارب الإيجابية.

٣- التوسع فى تحقيق اللامركزية فى بداية البرنامج: يتطلب تعلم التكنولوجيا الاستقلالية والتجريب. ولابد للتوجه نحو قدر أكبر من المشاركة المجتمعية واللامركزية مما يساعد على تحقيق نتائج أكثر فاعلية فى دمج التكنولوجيا فى التعليم.

إن المقومات التى يمكن أن تمثل منطلقا لتحقيق تقدم تكنولوجى فى التعليم تتمثل فى:

(أ) شبكة اتصالات رقمية فائقة السرعة تربط جميع مدنها فى الوادى والدلتا وترتبط بسرعات فائقة بالشبكة الدولية، بما يحقق لها الانطلاق إلى خارج الحدود.

(ب) تكنولوجيا الأقمار الصناعية والتى صار لمصر فيها قمران للبث التليفزيونى يوفران قنوات بث تصل إلى أى مكان على أرض مصر أو فى المنطقة العربية.

(جـ) توافر المقومات البشرية ذات المستوى المتميز والمناسب لهذا النوع من التطبيقات يمكن أن تشكل قاعدة لصناعة واعدة على مستوى المنطقة العربية.

(د) خبرة متراكمة خلال أكثر من عشر سنوات وإدراك واع للتحديات والأخطاء التى يمكن تجنبها خلال المستقبل.

(هـ) سوق متنام فى العالم العربى فى مجال التعليم؛ حيث يمثل من هم دون سن الخامسة عشرة أكثر من ٤٠٪ من عدد سكان المنطقة العربية، أو ما يقدر بنحو ١٢٠ مليون فرد ينضمون تباعا إلى منظومة التعليم ويحتاجون للحصول على مستويات تعليمية مناسبة. وفى الوقت ذاته فإن الاستفادة الحالية من هذه المقومات ما زالت ضئيلة وأن تغلغل التكنولوجيا فى المنظومة التعليمية بجميع مستوياتها والأخذ بها ما يزال قاصرا، كما أن السواد الأعظم من المعلمين والإداريين ما يزالون بعيدين كل البعد عن توظيف التكنولوجيا فى التعليم ومتابعة تطورها.

إن التوجه نحو التعليم المرتكز على التكنولوجيا يمكن أن يسهم فى تحقيق الأهداف التالية:

- الوصول بالخدمة التعليمية إلى أعداد كبيرة بذات التكلفة الاستثمارية.
- الارتقاء بمستوى وجودة العملية التعليمية من خلال الاعتماد أساسا على صفوة الأساتذة القادرين على تقديم مستويات علمية متميزة باستخدام التكنولوجيا.
- رفع كفاءة ومهارة الطلاب فى التعامل بالأدوات والوسائل التكنولوجية ، والتى تزيد من قدرتهم على التنافس فى المستقبل.
- تصدير الخدمة التكنولوجية لطلاب المنطقة العربية (بذات التكلفة الاستثمارية) وبالتالى تحويل صناعة الخدمات التعليمية إلى صناعة تصديرية ، بالإضافة إلى احتفاظ مصر بدورها الرائد فى تطوير التعليم بالمنطقة العربية.
- تحقيق الريادة التكنولوجية فى مجالات تطبيقية ذات قيمة مضافة عالية، مما يساهم فى دفع عجلة التنمية وتضييق الفجوة الرقمية مع الدول المتقدمة.
- عودة مصر إلى سوق التعليم العربى على أسس تنافسية جديدة.
- ضمان حفظ وتراكم الاستثمار المعرفى والذى تتزايد قيمته مع الزمن.

ثالثا- المناهج واحتياجات سوق العمل:

المتغيرات المحلية والعالمية أثرت على مسيرة التنمية فى الوطن، وخلفت تحديات جديدة تمثلت فى وجود فجوة بين نوع العمل المطلوب للتنمية وقدرات المتقدمين للعمل. وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة البطالة بين الشباب بالرغم من وجود أعمال لا تنجز لعدم توافر الكوادر المؤهلة للقيام بها. ويؤدى دخول دول العالم – ومنها مصر – فى اتفاقيات التجارة الحرة إلى تضاعف مظاهر هذا الوضع. حيث سيفتح المجال للمنافسة على المستوى العالمى فى قطاعات التجارة والاستثمار بين البلدان المختلفة وحتى تستطيع مصر المنافسة فى هذا المجال يجب أن تتمتع القوى العاملة بالقدرة على اكتساب المعارف والمهارات المطلوبة والتمكن من الوسائل التكنولوجية المختلفة. وهذا لن يتحقق إلا من خلال تطوير التعليم فى

مصر. وربط مراحل التعليم قبل الجامعى بأنواعه وعناصره المختلفة بسوق العمل من خلال الآتى:

- تنمية المهارات المختلفة للتلاميذ حسب متطلبات سوق العمل العالمى.
- الربط بين مناهج التعليم ومتطلبات قطاع الإنتاج والخدمات والموارد القومية.
- الربط والتكامل بين مؤسسات التعليم العالى ومؤسسات الإنتاج والخدمات.
- الوصول بالتعليم الفنى إلى المستوى العالمى التنافسى ورفع عائده الاقتصادى وتأصيل الشراكة بينه وبين القطاع الإنتاجى العام والخاص.

إن هدف التطوير هو " توفير نظام تعليمى يضارع أحدث النظم العالمية ويسمح بإعداد أجيال قادرة على المنافسة الإقليمية والعالمية وعلى تحقيق تحديث الوطن تحديثا شاملا خلال العقدين القادمين ".

وتمثل قضية البطالة إحدى التحديات التى تعوق عملية النمو الاقتصادى فى الوطن كما تمثل ضغوطا نفسية واجتماعية كبيرة على الأفراد والأسر. ورغم الجهود العديدة التى تقوم بها الدولة لتوفير فرص عمل وخلق مشروعات جديدة فإن المشكلة تظل قائمة نظرا للعوامل الآتية:

- العدد الكبير لخريجى الجامعات والمعاهد العليا.
- التحاق أكثرهم بتخصصات مختلفة عن الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.
- القيم الثقافية التى تعوق مبادرة الشباب للاتجاه للعمل الحر.
- عدم تمكن الخريجين من المهارات الحياتية والعملية العالية المستوى والتى تتزايد حاجة سوق العمل إليها.

وفى حالة تغلب بعض الشباب على مشكلة البطالة وحصولهم على عمل ما، فغالبا ما يكون هذا العمل ذا دخل محدود لا يفى برغباتهم وتوقعاتهم لحياة كريمة،

ويعود ذلك أيضا إلى افتقادهم للمهارات التى تتطلبها الأعمال المدرة للدخل المناسب. وقد نتج عن ضعف الرواتب فقدان بعض الشباب لحافز الانتهاء من دراستهم، وذلك لشعورهم بضعف العائد الاقتصادى للتعليم بصورته الحالية، فخرج العديد منهم إلى سوق العمل مباشرة بمهارات أولية زادت من ضعف الأداء فى السوق.

- إن ضعف مهارات الشباب المصرى وعدم ارتباطها بسوق العمل من أسباب تأخر موقع مصر على " مؤشر القدرة على النمو " والذى يتنبأ بقدرة النمو المستقبلية للدول، ومما لا شك فيه أن نوعية ومجالات التعليم فى الوطن تحد من قدرتها على التنافس داخل السوق المحلى بين الاستثمارات والسلع الأجنبية والوطنية والذى سيتزايد مع تزايد الاتجاه نحو العولمة، ويؤدى إلى تهديد فرصة للعمالة، ويعتمد تحول التهديد إلى فرصة للأخذ بسبل التطور وزيادة المعارف والمهارات والاستعدادات التى تؤهل العمالة لأداء محلى متميز ومنافسة عالمية مؤثرة، ومن هنا تظهر أهمية دور المؤسسات التعليمية المختلفة فى إعداد خريجيها للتميز فى سوق العمل. وهناك عدة مبادرات فى المؤسسات التعليمية لربط التعليم بسوق العمل وعدة مؤشرات لذلك أهمها:
- تجربة الوطنية التى تقوم على الشراكة بين المحافظة ومديرية التعليم والمجتمع المحلى، والتى يشارك قطاع الأعمال من خلالها فى وضع الخطط التى تربط المدرسة بقطاع الإنتاج.
- مشروع " من المدرسة إلى العمل " والذى يهدف إلى إتاحة فرص التدريب لطلبة المدارس بالمصانع ومراكز الإنتاج.
- مشروع مبارك – كول ، الذى حقق فكر التعليم المزدوج من خلال شراكة كاملة بين المدارس ومراكز الإنتاج الخاصة بالتعاون مع قطاع الأعمال.
- مشروع تطوير ٥٠ مدرسة من مدارس التعليم الفنى، ويتضمن التطوير التدريب المزدوج بالمدرسة ومواقع الإنتاج على غرار مشروع مبارك – كول.

- التنوع والتجدد فى نظم التعليم العالى ما بين تعليم نظامى وتعليم مفتوح، وانتظام وانتساب موجه، وشعب باللغة الإنجليزية والفرنسية ونظم تعتمد على الفصول الدراسية ونظم أخرى تستخدم الساعات المعتمدة لاستيعاب احتياجات وظروف كافة طالبى التعليم العالى.

- تطوير برامج دراسية فى البكالوريوس والدبلوم والماجستير بالتعاون مع جامعات أجنبية، وبين جامعات حكومية وجامعات خاصة، لزيادة معارف ومهارات الطلبة وتنوعها.

- تزايد طلب قطاعات الإنتاج والخدمات على نوعيات جديدة من التخصصات والمهارات. والمحاولات الجادة من قبل مؤسسات التعليم العالى للاستجابة لهذه المتطلبات.

- استخدام الجامعات لإمكانات تقنية عالية تتيح الأخذ بأنماط تعليمية أكثر تطورا.

- وبالرغم من هذه المبادرات فالمحلل لعناصر التعليم يجد أن النظم الحالية لا ينتج عنها اكتساب الطالب للمعارف والمهارات والاستعدادات التى تؤهله للطفرة المطلوبة فى الأداء فى سوق العمل. ويتلخص ذلك فى الآتى:

- المناهج والبرامج التعليمية بالمدارس ومؤسسات التعليم العالى تركز على الجانب النظرى الذى يقوى القدرة على التذكر والحفظ عند الطالب. ولا تثير هذه البرامج بالقدر الكافى قدرات التفكير والتحليل والاستنباط. كما أنها فى حاجة إلى المزيد من الجهد فى تطوير قدرات التفكير العليا مثل حل المشكلات والتى يحتاجها الطالب فى حياته العملية. وتكون هناك حاجة إلى المزيد من التطبيقات على المستوى المحلى للطالب. وربط الطالب ببيئته ومشاكلها.

- طرق التدريس الحالية فى مؤسسات التعليم قبل الجامعى والعالى فى حاجة إلى المزيد من تنمية ملكة الحوار وإبداء الرأى ومهارات الاتصال عند الطالب. حيث تركز طرق التدريس على المدرس أو عضو هيئة التدريس بالتعليم العالى كمصدر أوحد للمعلومة وليس كميسر للحصول عليها من خلال استثارة الآراء المختلفة لطلبته والتنسيق بينهم.

- طرق تقويم الطلاب تعتمد على الامتحانات كمكون أساسى. وغالبا ما تقيس الامتحانات بشكلها الحالى ملكة الحفظ والتذكر وتنصرف عن قياس غيرها من الملكات. وبناء على طرق التقويم التقليدية يحجم الطلاب عن تنمية الملكات الأعلى فى ذاتهم لعدم احتياج نظام التعليم لها. ويؤدى هذا مع مرور الوقت إلى ضمور هذه الملكات عند الطلبة بحيث يصعب عليهم استدعائها عندما يحتاجونها فى مجال العمل.

- ثقافة البحث العلمى يندر وجودها على مستوى التعليم قبل الجامعى وتقتصر على التعليم العالى مما يضعف ملكة التفكير المنظم عند الطلاب وحتى فى التعليم العالى. يتم التركيز على البحوث الفردية مما يؤكد على ثقافة العمل الفردى التنافسى ولا يساعد على نشر ثقافة العمل الجماعى والتى تعد من أهم ركائز نهضة سوق العمل فى الأمم المتقدمة.

- الأنشطة الطلابية التى تنمى المهارات الفكرية والعملية الحياتية المختلفة تتسم بالضعف النسبى ومحدودية المجالات حيث تقتصر غالبا على الأنشطة الترفيهية ويواكبها تركيز الطلبة على التحصيل الأكاديمى، مما ينتج عنه حرمانهم من تنمية مهارات لازمة للعمل والإنتاجية.

- وأخيرا، فإن علاقة الطالب بالمدرس أو عضو هيئة التدريس وعلاقته بإدارة المؤسسة التعليمية فى حاجة إلى مزيد من الديمقراطية وتبادل الآراء والمشاركة فى

اتخاذ القرار، كى تشجع على الإبداع والابتكار وصقل الشخصية وهى الملكات التى تؤهل للمراكز المؤثرة فى سوق العمل.

- وتنطبق سمات المؤسسات التعليمية المذكورة أعلاه كذلك على التعليم الفنى والأزهرى والتعليم فى المعاهد العليا الحكومية والخاصة، وإن اختلفت الدرجات، ويختص التعليم الفنى بحاجة أكبر للإعداد النوعى لطلبته لاستيفاء احتياجات السوق الحقيقية من المهن المختلفة، وكذلك إلى المزيد من الشراكات لتدريب الطلاب فى مواقع الإنتاج، كما يحتاج التعليم بالمعاهد الخاصة إلى المتابعة الجدية لضمان التزام هذه المعاهد تجاه طلبتها وتوفيرها لنوعية التعليم المطلوبة، ويمتد القول بالحاجة لمزيد من التجديد والاستجابة لاحتياجات المجتمع إلى التعليم الأزهرى أيضا.

إن السياسات المقترحة لربط المناهج باحتياجات سوق العمل تتطلب :

١- المشاركة مع المجتمع المحلى:

يجب إشراك المجتمع المحلى فى ربط التعليم بسوق العمل شراكة فعالة من خلال:

- إشراك ممثلى قطاع الأعمال المحلى فى مجالس التعليم بالمحافظات ومجالس أمناء المدارس والمعاهد المختلفة، ومجالس إدارات الجامعات.
- تفعيل دور الأخصائى الاجتماعى فى المؤسسات التعليمية أو استحداث وظيفة منسق للمشاركة المجتمعية بكل مؤسسة يكون مسئولا عن ربط الطلبة ببيئتهم المحلية ومشاريعها وبقطاع الأعمال.
- التأكيد على جدية وفعالية الشراكة مع سوق العمل المحلى فى كل محافظة من خلال تطوير علاقة الطالب بمجال العمل وعدم قصرها على زيارات شكلية

للمواقع أو إجراء الدراسات عن الأنشطة المختلفة. ولكن يجب أن تمتد العلاقة بين الطالب ومجال العمل إلى " التعلم الفعال داخل المواقع لفترة زمنية محددة ".

- الحصول على تأييد ومشاركة المجتمع لتمويل برامج تدريب الطلبة فى جهات العمل من خلال حملات التوعية والمؤثرات والندوات وغيرها.
- تشجيع الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التعليم على التوجه نحو إيجاد فرص تدريب لطلبة المدارس الثانوية العامة والفنية والمعاهد والجامعات فى أماكن العمل المختلفة. وكذلك المشاركة فى تدريب المعلمين على تقنيات التعليم الحديثة اللازمة للنقلة المطلوبة.
- تحفيز المديريات التعليمية على ربط الطلبة بسوق العمل من خلال مسابقات للمديريات ومكافآت مادية وعينية لها. وللإدارات وللمدارس التى تقدم أفكارا مبتكرة وناجحة فى العمل مع قطاع الأعمال. وكذلك التى تستطيع الحصول على موارد جديدة للصرف على هذا الهدف.
- تحفيز مؤسسات التعليم على عقد شراكة مع أولياء الأمور لمتابعة وتحقيق النمو المتكامل نفسيا واجتماعيا وأكاديميا للطالب.
- تفعيل دور مجالس أولياء الأمور فى متابعة سياسات المؤسسات التعليمية، بما فى ذلك ما يخص ربط الطلاب بالمجتمع المحلى وقطاع الأعمال.
- إنشاء مكاتب الخريجين فى المدارس والمعاهد والجامعات للتواصل بين مؤسسات التعليم وخريجيها ومتابعة أدائهم فى سوق العمل وربط النتائج بخطط تطوير التعليم، وكذلك للاستفادة من الخريجين فى توثيق الصلات بين جهات عملهم والمؤسسات التعليمية التى تخرجوا منها.
- منح المميزات لقطاع الأعمال لتوفير التدريب للطلبة فى مواقع العمل والإنتاج، ومن ضمن هذه المميزات الإعفاءات الضريبية.

٢- إعادة صياغة رسالات المؤسسات التعليمية وجدولة أولوياتها ومراجعة برامجها وأنشطتها:

يجب الأخذ فى هذا المجال بما يلى:

- إجراء المؤسسات التعليمية للدراسات اللازمة للتعرف على احتياجات سوق العمل من المهن والمهارات والقدرات المختلفة.
- المراجعة المستمرة لرسالات وأهداف المدارس والمعاهد والجامعات والتأكد من أنها تتضمن ربط التعليم بسوق العمل سواء على المستوى المحلى أو القومى أو العالمى.
- مراجعة دورية ومستمرة لمناهج وبرامج المؤسسات التعليمية بحيث تعكس رسالاتها المعلنة احتياجات وطبيعة مجتمعها، وبحيث تتضمن التطبيقات العملية التى تؤدى إلى تطوير الملكات والمهارات الحياتية التى يحتاجها سوق العمل.
- المزيد من المرونة للمؤسسات التعليمية فى تحديد التخصصات والمناهج المطلوبة من قبل بيئتها المحلية والإقليمية والتى تؤهل طلبتها للترابط مع سوق العمل المحلى والمساهمة فى تنميته.
- تنمية روح الانتماء وخدمة الوطن من خلال المناهج والبرامج المختلفة حتى يتمتع الخريج بالمعرفة والمهارات اللازمة لتنمية مجتمعه وبالاستعداد والرغبة الحقيقية للتفانى فى هذه المهمة.
- تدريب المعلمين وأعضاء هيئة التدريس على تقديم التعلم المعتمد على العمل التطبيقى، والربط بين التعلم داخل المدرسة والتعلم فى قطاعات الأعمال والإنتاج والخدمات.
- الانتقال من فكر التعليم الذى يجعل المعلم محور العملية التعليمية إلى فكر التعلم الذى ينتقل بمحور العملية التعليمية إلى الطالب. ووفقا لهذا الفكر فإن المعلم

يدعم مقدرة الطالب ليس فى اكتساب المعلومة ولكن فى اكتساب المهارات التى تؤهله لاكتساب وتطبيق المعلومة أينما وكيفما شاء. ومن ضمن هذه المهارات التفكير العلمى والبحث والتحليل واختيار المعلومات وتنظيمها وإعادة صياغتها وإعداد الأبحاث والتقارير وعرضها شفاهة وكتابة، والاستخدام المتقن لتكنولوجيا المعلومات وغيرها من مهارات تؤهل الطالب للتميز فى سوق العمل.

- تطبيق فكر التعلم التعاونى عن طريق إتاحة الفرص لطلبة الجامعات والمعاهد العليا وتشجيعهم على قضاء فترة دراسية فى العمل والتدريب فى إحدى المؤسسات المشاركة، وتقوم المؤسسة التعليمية بالمشاركة مع جهة التدريب بتقييم أداء الطالب فى هذه الفترة، وتدرج ضمن فترات دراسته.

- تشجيع الأنشطة الطلابية التى ترسخ فكر العمل التطوعى لأنها وسيلة لاكتساب المهارات الحياتية والتنظيمية والعملية المختلفة. وكذلك تشجيع كافة الأنشطة الطلابية التى تنمى الجوانب المختلفة لشخصية الطالب كالأنشطة الرياضية والفنية.

- تأصيل فكر التوجه للعمل الحر عند الطلبة من خلال مشروعات دراسية تكسبهم مهارات التخطيط والتنفيذ والتسويق لمنتج معين. وقد قامت تجربة "المدرسة المنتجة" على هذا الفكر وتحتاج التجربة إلى التقييم والتفعيل.

- مراجعة نظم التقويم التربوى لتقيس المهارات الحياتية والعملية المطلوبة وكذلك الذكاءات المختلفة للطالب وليس قدرة التحصيل والتذكر فقط.

- مراجعة نظم التقويم المؤسسى والتركيز على المخرجات بدلا من المدخلات والإجراءات، فعدد العاملين وأجهزة الكمبيوتر وقاعات الدراسة والمصادر فى المكتبات وغيرها لا يجب أن تمثل العنصر الأساسى فى تقييم المؤسسات

التعليمية، ولكن يجب قياس مردود هذه الأعداد على مخرجات الطلاب وعلى قدرة الطلاب على نقل المعارف والمهارات المكتسبة وتطبيقها على المواقف التى يواجهونها فى العالم الخارجى.

- فتح أبواب المؤسسات التعليمية ومكتباتها ومعاملها وإمكاناتها المختلفة لطلبتها فى غير أوقاتها الرسمية للاستزادة من المعارف والمهارات من خلال برامج مكملة غير نمطية. وبالرغم من التكلفة التى قد تنتج من تشغيل هذه الجهات ساعات إضافية؛ إلا أن العائد الذى يتمثل فى نشر ثقافة المعرفة والتعلم المستمر يفوق التكلفة المادية بكثير.
- التوسع فى " أسواق التوظيف " التى بدأت بعض الجامعات فى عقدها والتى تهدف إلى التواصل بين طلبة الجامعة وممثلى سوق العمل ويتم من خلالها تعرف الطلبة احتياجات السوق بحيث يعدون ذاتهم إعدادا سليما للحصول على فرص جيدة للعمل بعد التخرج.

٣- إعطاء أهمية خاصة للتعليم الفنى وتطويره من خلال :

- تخطيط التعليم الفنى من واقع دراسة الاحتياجات الفعلية لسوق العمل من خريجى التعليم الفنى كما وكيفا، ومراجعة الخطط الموضوعة دوريا لتعكس هذه الاحتياجات.
- التوسع فى المشاركة بين التعليم الفنى والقطاع الإنتاجى العام والخاص.
- تعديل نسبة التعليم الفنى بالنسبة إلى التعليم العام بما لا يزيد عن الثلث مع وضع نظام للإعداد النوعى للطلبة ليتم استيفاء احتياجات السوق الحقيقية من المهن المختلفة وتدريب الطلاب فى مواقع الإنتاج.
- إقامة مراكز لإعداد المدربين بالتعاون مع الدول المانحة.
- مرونة نظام التعليم بحيث يسمح للطلاب بالتوقف واستكمال التعليم لاحقا، بل بالتوجه نحو التعليم العالى إذا توافرت فيهم الشروط المطلوبة.

- تشجيع الشباب على الانخراط فى نظم التعليم الفنى من خلال مكافأة الطلاب أثناء دراستهم. طالما أن هذه المدارس تعمل فى مجال الإنتاج.
- استكمال المدارس الصناعية الفنية المتخصصة. وإعدادها الإعداد الأمثل وتزويدها بالتجهيزات التى تتيح التطور المأمول.
- تطوير ١٥٠ مدرسة سنويا من مدارس التعليم الفنى على مدى خمس سنوات بحيث يتوافر للمجتمع عدد ٧٥٠ مدرسة متميزة بتجهيزات ومزودة بكفاءات تعليمية وتدريبية منتشرة جغرافيا. وتخدم متطلبات سوق العمل واحتياجاته تعميما للنموذج الناجح لمدارس مشروع مبارك كول بقدرة استيعابية لحوالى مليون تلميذ لهذا النوع من التعليم.
- اعتماد المدارس الفنية من قبل هيئة الاعتماد وضمان الجودة فى التعليم وربطها بمثيلاتها فى العالم المتقدم.
- خضوع مناهج التعليم الفنى لرؤية جديدة فى آليات وضعها وربطها بالمهارات اللازمة وتأهيل المدربين على تدريسها وتقييمها تقييما شاملا.

٤- تأصيل فكر التعليم المستمر:

- يجب أن يكون للمؤسسات التعليمية من مدارس ومعاهد عليا وجامعات دورا رئيسا فى تأصيل فكر التعلم المستمر مدى الحياة بين طلبتها وحثهم على الاستزادة الدائمة من كل ما هو جديد من معارف ومهارات تؤهلهم لاستمرارية الأداء المتميز قوميا وإقليميا وعالميا. وبالإضافة إلى ذلك لابد من مشاركة المؤسسات التعليمية بقدر أكبر فى توفير برامج التعليم المستمر التى تؤهل أفراد مجتمعها وخريجيها لما تتطلبه متغيرات سوق العمل.
- تكليف كل محافظة بدراسة احتياجات سوق العمل الحالى والمستقبلى بها وتطوير قوائم المعايير وكذلك المعارف والمهارات والاستعدادات المطلوبة لكل مجموعة

من الوظائف والأعمال المتاحة. وتستخدم هذه المعايير وقوائم المهارات لعدة أغراض منها إعداد الطالب للالتحاق بسوق العمل. واختيار الشخص المناسب لكل عمل. وكذلك عند الترخيص المهنى الدورى للقائمين بعمل ما.

- إنشاء الهيئة القومية للاعتماد وضمان الجودة فى التعليم التى أوصى بها الحزب والتى من مسئولياتها تقييم مدى نجاح المؤسسات التعليمية فى الربط الفعلى بين التعليم وسوق العمل وفقا لمعايير محددة.
- تعديل سياسات اختيار وترقى وتقييم القيادات التعليمية والإدارية فى مؤسسات التعليم قبل الجامعى والعالى لضمان تولى القيادات الأكفأ والقادرة على تحقيق النقلة الكيفية المطلوبة للعملية التعليمية فى الوطن.
- تعظيم دور وسائل الإعلام فى نشر ثقافة التعلم المستمر وتطوير الذات والعمل الحر والتطوعى والانتماء للمجتمع والحرص على تنميته.
- عقد الشراكات اللازمة بين الوزارات المعنية مباشرة بالتعليم والوزارات التى يمكنها مساندة هدف الربط بسوق العمل. وكذلك الجهات المختلفة المعنية بتحقيق الهدف.
- تحقيق اللامركزية للمؤسسات التعليمية فى اتخاذ القرار بشأن تطوير برامجها بما يتناسب مع احتياجات بيئتها المحلية. والتصرف فى ميزانياتها بما يحقق التدريب المناسب لطلبتها، والحصول على الموارد الإضافية التى تساعدها فى الترابط المأمول مع سوق العمل.

٥- عدم فرض ضرائب على منتجات المؤسسات التعليمية التى تهدف إلى خدمة بيئتها وتنمية مواردها.

* * *